المجتمع المدني والعمل الجمعوي في ظل جائحة كورونا بين التحديات والمعيقات

Civil society and collective action in light of the Corona pandemic between challenges and obstacles

بلعبدي زكية *
جامعة محمد بن أحمد وهران 02
belabdizakia@gmail.com

حيرش سمية
جامعة محمد بن أحمد وهران 02
heirechesoumya82yahoo.fr

تاريخ الإيداع:2021/10/19	تاريخ المراجعة:2022/02/16	تاريخ القبول:2022/02/18

ملخص:

أضحت جائحة فيروس كورونا (COVID-19) على العالم اجمع دن استثناء الكثير من القيود السياسية والاقتصادية والاجتماعية الغير معهودة وكان من الطبيعي أن يخوض العالم حربا في مواجهة هذا العدو في محاولة للحد من التأثيرات الكارثية الناتجة عن الجائحة التي خرجت عن السيطرة حول العالم

وقد يكون الفشل في إيقاف انتشار الوباء حقيقة شملت الجميع دون استثناء ولكن بنسب مختلفة ومرد هذا الفشل أن فيروس كورونا المستجد وحسب الخبراء وباء يسهل تفشيه وانتقاله على نطاق واسع، والملاحظ أن انماط التجارب والاستجابة للدول قد تباينت وأن لكل تجربة ما يميزها عن غيرها من التجارب، وهناك العديد من المعايير الرئيسية التي يمكن من خلالها معرفة الفرق ما بين تجربة وأخرى، ومن تلك المعايير: سرعة الاستجابة، الاستقرار السياسي داخل الدولة، التجارب السابقة، مستوى التفاعل ما بين القرارات الحكومية النابعة سواء من السلطة المركزية أو االلامركزية وما يقابلها من الجمعيات والهيئات غير الحكومية والمجتمع المدني باعتباره مساحة واسعة مشتركة بينهما في إطار تسيير الشؤون العمومية ،و المنظومة الصحية عموما والإجراءات الاحترازية السابقة للمواجهة، القدرات والامكانيات الاقتصادية للدولة، لكن من الضروري التأكيد ان الاختلاف في حجم ومستوى الاجراءات لا يشكل فارقا مهما أمام ما يجب ان يلتزم به الأفراد والمجتمع امام انتشار فيروس كورونا المستجد.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا ؛ المجتمع المدني ؛ الجمعيات ؛ اللامركزية ؛ المنظومة الصحية .

Abstract:

The Corona Virus (COVID-19) pandemic has become for the whole world without excluding many unusual political, economic and social restrictions, and it was natural for the world to go to war against this enemy in an attempt to reduce the catastrophic effects resulting from the pandemic that has spiraled out of control around the world. The failure to stop the spread of the epidemic may be a reality that includes everyone without exception, but in different proportions. This failure is due to the fact that the new Corona virus, according to experts, is an epidemic that facilitates its spread and transmission on a large scale. It is noted that the patterns of experiences and response to countries have varied, and that each experiment has something that distinguishes it from other experiences. There are many main

* المُؤلف المُراسِل.

criteria by which one can know the difference between one experience and another, and among those criteria are: speed of response, political stability within the state, previous experiences, The level of interaction between government decisions emanating from the central or decentralization authority and the corresponding associations, non-governmental bodies and civil society as a large common area between them in the framework of the conduct of public affairs, the health system in general, and precautionary measures prior to confrontation, the economic capabilities and capabilities of the state, but it is necessary Emphasizing that the difference in the size and level of procedures does not constitute an important difference in the face of what individuals and society must adhere to in the face of the spread of the new Corona virus.

Keywords : Corona pandemic; Civil society ; associations; decentralization; health system

مقدمة:

تعتبر ظاهرة التطوع في العالم وفي المجتمع الجزائري خاصة مؤشرا أخلاقيا يعبر على مظاهر التماسك الإنساني في المجتمعات، يظهر بشكل حيوي وأكثر نشاط خاصة في ظل صعود وتنامي حدة الأزمات والكوارث الإنسانية ، الصحية منها والبيئية، السياسية والاقتصادية و الاجتماعية كذلك، والتي تمثل الصراعات السياسية و الاقتصادية خاصة نتيجة تشابك المصالح وتضاربها بين الدول والجماعات الإنسانية، عاملا دافعا ومحفزا على إفراز و انتشار مثل هذه الحروب التنافسية الإستباقية غير المكلفة، أصبح حضور خطر التهديد الشامل والدائم ، الطارئ الهجومي المفاجئ تنقله من حين لآخر المنظمات العالمية الصحية خاصة بإنذار ناقوس الخطر الكوني العالمي المدمر الشمولي ، كالإعلان عن خطر تفشي كوفيد 19، مارس 2019 ثم خطر الفيروس التاجي الهندي المتحور، صيف 2021، ونهاية عام 2021 خطر فيروس أوماكرون في جنوب إفريقيا، وسرعة انتشار مثل هذه التهديدات الوبائية الفيروسية العالمية، الذي تعتبر خلايا الإنسان حاضنة لسرعة انتشار التهديد الوبائي الخطير و بؤرا حية للتكاثر وإعادة إنتاج الفيروس لنفسه وتحوره في شكل أجسام فيروسية جديدة أكثر فتكا وقتلا وانتشارا بين الناس، التهديد الذي يبقى كونيا وملازما في انتشاره بحركة جسم الانسان وانتقال خلاياه الحاملة لمثل هذه الفيروسات العابرة للحدود الجغرافية والأقاليم لتجد مستقرا لها وبيئة جديدة محفزة اكثر على الانتشار و العبور من مكان لآخر و من دولة لأخرى.

أصبحت الدول الغربية المتطورة، بشكل عام بالرغم مما تمتلكه من قدرات مادية هائلة، اقتصادية، وعلمية، لا تقل حظوظها مثلها مثل دول العالم الثالث ، الفقيرة منها خصوصا، على التصدي لمثل هذا الوباء المجهري ، السريع الإنتشار الذي يصعب الإمساك به ومحاصرته، خاصة تخوف منظمة الصحة العالمية من انتشار العدوى في بؤر العالم الأكثر تأزما وتضررا وضعها الإنساني ، خاصة تلك التي تنتشر فيها النزاعات المسلحة كاليمن و سوريا والعديد من الدول الإفريقية الفقيرة،

يشكل المجتمع المدني في ظل الأزمات الإنسانية والأوضاع الأمنية الصحية التي يعيشها العالم ، خاصة ظاهرة التطوع في إطار نشاط العمل الجمعوي حصون دفاع مناعية متغلغلة داخل النسيج المجتمعي الإنساني العالمي في دول العالم و الجزائر بالخصوص ، ولأن الجهد التطوعي يزداد تكاثفا وتأهبا في ظل التسهيلات القانونية التي تمنحها الدول لدور المجتمع المدني و لمنظماته ضمن عملية التنمية من خلال التأكيد على العمل الجمعوي على المستوى الوطني والمحلي، من هنا يظهر دور المجتمع المدني إلى جانب الفرد والمجتمع في إدارة الأزمات والمخاطر، خاصة في ظل الإنذار العالمي بتفشي جائحة كورونا ، نلتمس ذلك من خلال المكانة الدستورية التي أولاها المشرع الجزائري لمنظمات المجتمع المدني خاصة من خلال تفعيل دور الجمعيات المحلية والوطنية وكذا المنظمات الحقوقية الذي تجسد دورها من الناحية القانونية في اشراك دورها إلى جانب الجماعات الإقليمية في حوكمة الحياة السياسية والإدارية و الاقتصادية للمجتمع الجزائري.

الفرضيات :

-يوجد تاثير ايجابي لأزمة كورونا على المجتمع المدني اذ تحرر المجتمع المدني من القيود واعترف بدوره العميق .

-يوجد تاثير سلبي لازمة كورونا على المجتمع ككل وخاصة مناطق الظل .

تكمن اهمية هذا البحث في انه يعتبر محاولة من أجل توضيح أداء الحركة الجمعوية في الجزائر خلال الوباء وخصوصا أنه من أهم وظائف المجتمع المدني حل النزاعات والازمات وتجميع المصالح والتقرب للظاهرة كوواننا نعيش في ازمة عالمية تمس الانسان قبل كل شيء.

من أجل الاحاطة بجوانب الدراسة ، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل المعلومات الموجودة في المجلات والمواقع الالكترونية ، والمنهج التاريخي لدراسة الطبيعة التارخية للحركة الجمعوية في الجزائر عبر فترات زمنية محددة وفق مقاربة قانونية اي قوانين التي نظمت الجمعيات منذ 1931 الى التعديل الدستوري 2020.

1- تفعيل المشاركة المجتمعية والجمعوية (و اقع وواإصلاحات)

تعريف الجمعية

يعرفها القانون الجزائري 31/90 الخاص بالجمعيات على أنها " الجمعية عبارة عن اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ، ويجتمع في إطارها اشخاص طبيعيون ، او معنويين على اساس تعاقدي ولغرض غير مربح كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محدودة اوغير محدودة من اجل ترقية النشطة ذات الطبيعي المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي.والبيئي والخيري والانساني...[1]

مفهوم المجتمع المدني

يعرف على انه " مجوعة من التنظيمات لتطوعية الحرة غير الحكومية وغير الارثية ، التي تملأ المجال العام بين **الاسرة والدولة لتحقيق مصالح افرادها من اجل قضية او مصلحة او للتعبيرعن مصالح جماعية ملتزمة في** ذلك بقيم ومعايير الاحترام ، التراضي التسامح والادارة السليمة للتنوع والاختلاف ".[2]

1.1- أداء المجتمع المدني أثناء الأزمات

يتعاظم الدور المنوط بالمجتمع المدني شيئا فشيئا أثناء الأزمات المختلفة كالكوارث الطبيعية والصحية والأزمات الاجتماعية ، كون المجتمع المدني بكل تركيبته يتمتع بميزة الجوارية في الأداء، أي أن له تواجد يسمح بفهم السياق والعمل ضمنه بالطريقة التي تسمح بضمان الأداء الحسن اثناء حملات التحسيس والإغاثة مثلا، انه قريب من الجماهير، هذا القرب أملته طبيعة المجتمع المدني الذي يتميز بسلاسة الاداء، الشيء الذي اهتمت به الدول منذ الأمد قصد احلال مقاربة الحكم الراشد.

تستعين الدولة بكل مؤسساتها وأجهزتها بالمجتمع المدني عن طريق تفويض جزء من الصلاحيات والمهام الموكلة اساسا للجماعات المحلية، الى منظمات وجمعيات ولجان ومجموعات تطوعية قصد التكفل بنشاطات كالتحسيس والتنشيط الاجتماعي. نجد هذه المقاربة في الحوكمة الجهوية قد اهتدت إليها بلدان تتميز أصلا بنظام حكم مركزي. أثناء مرحلة التوجه نحو الحكم الراشد المحلي اهتدت دول مثل فرنسا التي تتميز بنظام حكم مركزي (صلب) إلى التوجه

[1] قانون 31/90 الصادر في الجريدة الرسمية ، العدد 53 ، سنة 1990..

[2] سعد الدين ابراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي ، القاهرة : دار قباء للطباعة ، 2000 ، ص 13.

نحو التخفيف من الأعباء على السلطة المركزية والجماعات المحلية بتكريس نظام تفويض الصلاحيات من المركز إلى الجماعات المحلية والأقاليم.

هذا التفويض لا يجب ان يفهم منه نظام اللامركزية وإنما نظام غايته التخفيف على السلطة المركزية من أعباء يمكن ان تتكفل بها الجماعات المحلية. هذه الأخيرة بدورها توجهت نحو نظام شراكة مع المجتمع المدني عن طريق تفويض للقيام بنشاطات للجمعيات المحلية قصد القيام بها كما قلنا آنفا.

أخذنا تجربة فرنسا كمثال، لأنها قانونيا وإجرائيا تكاد تكون قريبة منا. أما مسألة التطبيق فذلك حديث آخر. في الجزائر، نلاحظ انه رغم تراجع وتقزيم دور المجتمع المدني في المجتمع إلا ان الواقع والرهانات الاجتماعية السياسية الحالية لا تترك مجالا للشك في ضرورة بعث المجتمع المدني من اجل دور جديد يساير التغيرات الاجتماعية خاصة، ليصبح دوره رياديا في التوجه نحو الإصلاح والحوكمة المحلية بما ينعكس إيجابا على أداء المؤسسات والعلاقة بين الحاكم والمحكوم.

2.1- الأزمة الوبائية الحالية:

أثبتت الأزمة الوبائية الحالية أهمية المجتمع المدني، خاصة في التصدي للأزمة عن طريق المبادرة والانخراط في الحملات التحسيسية الموجهة مباشرة للمواطنين قصد تنبيههم بضرورة المحافظة والاستجابة للإجراءات والاحتياطات للمحافظة على الصحة والنظام العام. لقد تعدت هذه العملية احيانا باللجوء الى المبادرة بإنتاج وتصميم المواد الوقائية كمواد التعقيم الصحي الكمامات والبذلات التي وزعت على الاطقم الطبية.

ان بروز المجموعات التطوعية وأخذها بزمام المبادرة بالشراكة مع الجامعات ومخابر البحث رغم الإمكانيات المحدودة هو من المؤشرات المهمة لدور جديد للمجتمع مدني. أن حس المواطنة الفعالة كان غالبا على أداء هذه المجموعات ولعل أحسن مثال هنا ما قامت به المجموعة التطوعية لمدينة باتنة بالشراكة مع الجامعة، تمكنت المجموعة التطوعية من التكفل باحتياجات المستشفيات على مستوى الولاية وإرسال مساعدات الى عدة ولايات وإلى مخيمات اللاجئين الصحراويين بتندوف.

مثل هذه المبادرات أكسبت العمل التطوعي بعدا مجتمعيا يجب التفكير حول سبل تثمينه وترشيده وعقلنته، لأن الملاحظ انه رغم الأهمية التي يكتسيها التطوع كقيمة تضامنية اجتماعية، إلا انه وجب التخلي عن الشعبوية وفوضوية الأداء، خاصة أثناء توزيع المساعدات، أكانت طبية أم غذائية، أو حتى سبل التواصل مع المستفيدين ومواساة المتضررين، كعائلات المتوفين جراء الوباء أو حتى نظام الاتصال والعمل الجواري[1].

[1] بشير خلف ، المجتمع المدني بدعة دخيلة ام ضرورة اجتماعية ، الجزائر : دار الهدى ، 2018 ، ص 164

2- مهام المجتمع المدني في الجزائروتقييم أدائه

بعد الانفتاح السياسي في الجزائر اي منذ التسعينات من القرن الماضي ظهرت موجة كبيرة من الجمعيات في شتىالاجتماعية والثقافية والرياضية والصحية والبيئية وغيرها[1]، استحقت وصف الحركة الجمعوية ، فعرفت انطلاقة هائلة باعتارها احد مكونات المجتمع المدني واقربها الى قضايا المجتمع وشرائحه منها الشباب ، وبذلك اصبحت الحركة الجمعوية مصدرا للحراك الاجتماعي والتحول الديمقراطي على المستويين المجتمعي والسياسي ، في الاحياء والمدن.ومن بين الميادين ميدان رعاية الشباب مثلا ، قد وصل العدد الاجمالي للجمعيات سنة 2011 الى حوالي 75 الف جمعية وطنية ومحلية ، وفي سنة 2005 بلغ عددها اكثر من 80 الف جمعية تحت شعار " دولة اقل ومجتمع مدني اقل"ومن بين الاليات المتاحة لرعاية الشباب ، مهنة الخدمة الاجتماعية وهي تلك الجهود المنظمة لتقديم المساعدة للأفراد والجماعات بهدف علاج آلامهم أو المنع والوقاية من حدوث كوارث وأزمات ،أي ان هذه الجمعيات تهتم بتنمية مجالات متنوعة وجديدة كالاهتمام بحقوق الانسان ، وفئات ذوي الاحتياجات الخاصة ، والاخرى المهتمة بحقوق المراة والمتحدثة بحقوق الطفل والدفاع عن المحيط والبيئة ، بالاضافة الى جمعيات مهنية خاصة بالتجار والفنانين والمقاولين ...

75 %من الجمعيات الناشطة ظهرت في الفترة الممتدة بين 1990 و 2004 وقد بلغ عدد الجمعيات المعتمدةبالجزائر اكثر من 80 الف جمعية (43%اجتماعية 27,8% ثقافية ،رياضية 13,7%وذلك على خلفية القوانين الجديدة التي تضمنها قانون الجمعيات .[2]

فالمجتمع المدني بغض النظر عن الصعوبات الموضوعية والذاتية الذي تعترضه لذا لا يمنعنا من التوقف عند مجالات كثيرة الذي يشط فيها في الجزائر.

1.2- مهام المجتمع المدني

التربية والتنشئة الاجتماعية : رياض الاطفال ، اندية الاطفال فصول محو الامية ، التاهيل الاجتماعي

الخدمات الاسرية :فتح مكاتب توجيه واستشارة ، تاهيل المراة الماكثة بالبيت ، تحفيظ القرءان .

الحفاظ على البيئة : الدفاع عن البيئة الوطنية ، المساهمة في التهيئة الحضرية ، تدعيم المساحات والتشجير الدوري.

التثقيف ونشر المعرفة : تنشيط المشهد الثقافي والمحلي ، التعريف بالتراث الثقافي ، المحافظة على التراث العمراني

الخدمات الصحية : مساعدة ذوي الامراض المزمنة ، والتنقل ذوي الاطباء المتخصصين **(اطباء بلا حدود)**

التحسيس والتوعية : التكافل الاجتماعي ونشر القيم ، الدعم النفسي والاجتماعي ، الاهتمام بالفئات الهشة[3]

2.2.تقييم أداء المجتمع المدني في الجزائر في ظل فيروس كورونا .

يبدو ان الازمة الراهنة لتفشي وباء كورونا هي مقدمة لازمة عالمية من الركود الجيوسياسي ، وتراجع واضح لعجلة التنمية الاقتصادية والمجتمعية مما ازال اهم هدف من اهداف الامم المتحدة للاستدامة 2030 واجندة افريقيا 2063

---

[1] عبد الله بوصنوبرة ، الجركة الجمعوية في الجزائر ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة ذكتوراه في العلوم الاجتماعية ، 2011/ 2010. ص9

[2] بشير خلف ، المجتمع المدني بدعة دخيلة ام ضرورة اجتماعية ، الجزائر : دار الهدى ، 2018 ، ص147.

[3] بشيرخلف، مرجع سابق ص 164.

بصدد انعاش الاقتصاد الافريقي[1] ،والجزائر كانت من بين الدول المتضررة ، وقد ثمنت الاحزاب السياسية جهود الدولة في مواجهة الفيروس ، وفي هذا الصدد ، دعا حزب جبهة التحرير الوطني كل قيادات الجزب واطاراته ومناضليه ونواب الحزب في غرفتي البرلمان الى التبرع برواتبهم لصالح حساب التضامن الوطني.

ومن جهة اخرى ثمن التجمع الوطني الديمقراطي تجند الدولة باهمية التفاعل ايجابيا مع الحجر الصحي وفق صيغ محددة زمنيا و جغرافيا ، من باب اولى تتسابق المجتمع المدني والكشافة الاسلامية الجزائرية ومجموعات متنوعة معظمها شبابية على اطلاق المبادرات التي تستهدف التوعية بمخاطر الفيروس ، وتوزيع الكمامات وتنظيم صفوف المواطنين في المراكز الخدمية كالبريد بضمان التباعد الجسدي والمساعدات اشراء المعدات الطبية لصالح المستشفيات (**جمعية ناس الخير، منطقة المشرية).**

وقررت اكثر من 76 جمعية خيرية تنشط على مستوى كل من (باتنة ، سطيف ، شلف ، عنابة ، بسكرة) تنظيم قوافل خيرية من اجل تمكين المئات من المواطنين من اجراء الفحوصات الطبية ، فولاية سطيف مثلا قرر شباب تجهيز قاعة المعارض في الولاية التي تتسع لنحو 1500كرسي من اجل استقبال المواطنين المشتبه باضابتهم بكورونا .[2]

جمعية صناعة الغد لولاية البليدة كانت هي الاخرى احدى الجمعيات السباقة لهذا العمل التوعوي والتحسيسي ذكرت رئستها "بن يوسف" انها قامت بطباعة مطويات باموالها الخاصة تحتوي على ارشادات صحية لتوزيعها على المواطنين ، نفس الحس التضامني عبر عنه رئيس جمعية زهرة المستقبل الذين تبرعو بمعقمات كحولية والقيام بحملات نظافة في الساحات والمساجد ، من جهة اخرى تستحضر رئسة جمعية امل الجزائر الخطة الاستعجالية بما في ذلك توزيع 1800وجبة خلال شهر رمضان لصالح الاسر التي تاثرت بالوباء في الجزائر العاصمة من خلال القوافل المتنقلة ،اضافة الى توزيع 5000 قفة بركة ، بالضافة الى توزيع الكمامات على الاطفال خلال يومهم العالمي 1 جوان 2020.[3] اما جمعية ناس الخير التي ذكرناها سلفا فاضافة الى نشاطها على المستوى التراب الوطني ، فتعول على اسهام متعاملين اقتصاديين متطوعيين بالتشاور مع مؤسسات الدولة بخصوص منح التراخيص والتسهيلات الاخرى حسب المنسق العام للجمعية ، فمن خلال خلية ازمة انشئت غداة انتشار الوباء قامت الجمعية قامت الجمعية بتكوين اثني عشر (12) شخصا على تقنيات تطهير المواقع الموبوءة وتوزيع حوالي عشر (10) اطقم طبية لكل ولاية وذلك من خلال اقامة ورشات عمل لتصنيع كمامات على مستوى 36 ولاية بمعدل 20.000 الى 30.000 كمامة في اليوم يتم توزيعها مجانا على المواطنين ، ويضيف المتحدث يتم انتاج حوالي 600 لتر من المحاليل المائية الكحولية في مختبرات متاحة للمتطوعيين ، في حين استفادت حوالي2000 عائلة من حصص اللحوم خلال عيد الاضحى الفارط .

وبفضل المتطوعيين من الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج اقتنت الجمعية 85 جهاز تنفس قيد التوصيل والذي سيخصص لدور الشيخوخة والى هياكل صحية موجودة في مناطق الظل .

---

[1] عمر الحسيني ، اثر ازمة كورونا على اهداف التنمية المستدامة في العالم ومصر ، المركز المصري للفكروالدراسات الاستراتيجية https://marsad.ecsstudies.com

[2] وكالة الانباء الجزئرية .13 اوت https ://www.aps. dz/ar/2020

[3] وكالة الانباء الجزئرية المرجع نفسه .

وفي هذا الاطار جاء تدخل جمعية سيدرا التي تعد من بين اهم الجمعيات الناشطة على المستوى الوطني والدولي من خلال اعمال تحسيسية وفي الشق نفسه تم ابرام اتفاق تنسيقي مع جمعية "ميدسا الجزائر"لاطلاق حملة وطنية بمضامين سمعية – بصرية ورقمية ورسومات . وكل هذا هدفه تسيير فعال للازمة وبث اعلان على مستوى المحلات التجارية.[1]

3- تثمين المشرع الجزائري دور الحركة الجمعوية في الجزائر في ظل وباء كورونا ومعوقات الأداء

دفعت المساهمة البارزة لفعليات المجتمع المدني خلال الازمة الوبائية رئيس الجمهورية الى اسداء تعليمات الى الحكومة على تنظيم مبادرات لصالح الجمعيات والمنظمات من جهة ، وهو ماذهبت اليه وزارة الداخلية الجزائرية التي اعلنت عن تقديم تسهيلات غير مسبوقة للشباب والناشطين لتاسيس الجمعيات ، ووفقا لذلك قلصت المدة المخصصة لدراسة ملف انشاء جمعية الى 10 ايام وتجلى اهتمام الدولة بالمجتمع لمدني ميدانيا من خلال تخصيص 1700 قاعة لاحتضان الجمعيات ، وقد كشفت وزارة الداخلية عن تاسيس 4000 جمعية محلية في زمن قياسي .

3. 1- تثمين المشرع الجزائري دور الحركة الجمعوية في الجزائر في ظل وباء كورونا

دفعت المساهمة البارزة لفعليات المجتمع المدني خلال الازمة الوبائية رئيس الجمهورية الى اسداء تعليمات الى الحكومة على تنظيم مبادرات لصالح الجمعيات والمنظمات من جهة ، وهو ماذهبت اليه وزارة الداخلية الجزائرية التي اعلنت عن تقديم تسهيلات غير مسبوقة للشباب والناشطين لتاسيس الجمعيات ، ووفقا لذلك قلصت المدة المخصصة لدراسة ملف انشاء جمعية الى 10 ايام وتجلى اهتمام الدولة بالمجتمع لمدني ميدانيا من خلال تخصيص 1700 قاعة لاحتضان الجمعيات ، وقد كشفت وزارة الداخلية عن تاسيس 4000 جمعية محلية في زمن قياسي .

وحسب التعديل الاخير للدستور 2020 اعطى المشرع مكانة مهمة للمجتمع المدني ، اذ تم استحداث مرصد وطني بصفته هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية يقدم اراء وتوصيات متعلقة بانشغالات المجتمع المدني ويساهم في ترقية القيم الوطنية ويكرس مفهوم المواطنة .

وخلال الحملة الانتخابية لرئاسيات 12 دسمبر 2019 ذكر مصطلح المجتمع المدني في الوثيقة ست مرات ولاول مرة يذكر في الديباجة ، وتجسد التزام الرئيس بهذا الشان من خلال اعتماد ازيد من 2600 منظمة من المجتمع المدني خلال شهر جويلية الاخير وازيد من 4000 طلب تقدم بها مختلف النشطاء في هذا المجال .

ونظرا للتقييد الذي عرفه المجتمع المدني في الفترات السابقة والذي تسبب في ركود وتراجع فعاليته ، ارتأى المؤسس الجزائري تحريره اذ نصت المادة 53 مكررة " **على ان حق انشاء الجمعيات مضمون ، ويمارس بمجرد التصريح**".[2]

وهذا مايدل على رفع العقبات امام النشاط الجمعوي الذي يمارس بمجرد التصريح.

---

[1] www.radioalerie.dzالاذاعة الجزائرية 2020/12/30 , تاريخ الاطلاع24 : 09

[2] صخري محمد ، الموسوعة الدزائرية السياسية ، تاريخ الاطلاع على الموقع 31 ديسمبر 2020 cor.politics-dz.https://www

بالاضافة الى المرصد تم وضع هيئات استشارية من قبل المشرع من شانها المساهمة في تفعيل المجتمع المدني ، كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي اذ جاء في المادة 239 ان من مهامه " **توفير اطار لمشاركة المجتمع المدني في التشاور الوطني حول سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في اطار التنمية المستدامة ".**[1]

وقد ثمن المشرع هذا التغيير العميق بدسترة منع توقيف نشاط وحل الجمعيات الا بقرار قضائي ، اي تعتبر نقلة نوعية جاء بها التعديل الدستوري ومكاسب معنوية جديرة بالاشادة لفائدة الناشطين في المجتمع المدني ، مما يستدعي وللوقوف على مسألة تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر في ظل التعديل الدستوري لسنة ;وتمكينه من خلال التفاعل الجمعوي وخاصة اثناء الأزمات ، لا يسعنا إلاّ أن نعطي قراءة تحليلية لواقع مؤسسات المجتمع المدني من حيث تأسيسها واستقلاليتها وإجراءات حلّها، فعلى سبيل المثال لا الحصر بالنسبة للنظام القانوني للجمعيات في الجزائر، نلاحظ أن القانون رقم 06/12 المؤرخ في 2012/01/12 المتعلق بالجمعيات عبارة عن إثراء فقط لأحكام القانون الملغى رقم 31/90 المؤرخ في 1990/12/04 المتعلق بالجمعيات[2]، بل أن الأول يعد أكثر صرامة وتقييدا لحرية العمل الجمعوي مقارنة بالثاني، من حيث إجراءات التأسيس والرقابة على نشاطها ومواردها المالية، وعلاقاتها بالأحزاب السياسية ومختلف الجمعيات الدولية، وهذا ما انعكس سلبا على أداء الجمعيات في الجزائر وهو ما يساهم أيضا في تراجع دور حركات المجتمع المدني على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وطنيا ومحليا.

ومن مظاهر التشديد والتقييد على حرية العمل الجمعوي نجد اشتراط المشرع الجزائري الموافقة المسبقة من السلطات العمومية المختصة لقبول اعتماد الجمعية أو رفضها، والتي تتمتع في هذا الإطار بالسلطة التقديرية، وهو ما نصت عليه المادة 7 من القانون 06/12 المتعلق بالجمعيات، كما يمكن اعتبار اشتراط المشرع الجزائري العدد المطلوب من الأفراد المكونين للجمعيات خاصة الوطنية منها مبالغ فيه، فطبقا لنص المادة 6 من القانون 06/12 المتعلق بالجمعيات لا يمكن اعتماد جمعية وطنية يقل عدد أعضائها عن 25 عضو منبثقين عن 12 ولاية من بين 48 ولاية على المستوى الوطني، كما نصت المادة 36 من نفس القانون على إخضاع أنشطة الجمعيات وكشوفاتها المالية لرقابة المراقب المالي ومجلس المحاسبة الجزائري تدخلا صارخا في حرية العمل الجمعوي، ويمس بفكرة استقلالية حركات المجتمع المدني عن الدولة، .[3]

وفي هذا المجال، وفي ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، يمكن القول أن الإطار الدستوري لتأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية وضمانات حلّها يمكن تثمينه شريطة سعي المشرع الجزائري بعد صدور التعديل الدستوري الأخير إلى تنظيم الجمعيات والأحزاب السياسية في إطار التقيد بالضمانات الدستورية المتعلقة بحرية إنشائها ونشاطها وإجراءات حلّها .

إن التعديل الدستوري وبخلاف ما سبقه من دساتير أعطى اهتماما أكبر لكيان المجتمع المدني من خلال تأسيس لأول مرة هيئة استشارية توضع لدى رئيس الجمهورية المرصد الوطني للمجتمع المدني، وهذا طبقا لنص المادة 213 من

(1) www.echaab.dz الاثنين 20 جويلية 2020 تاريخ الاطلاع على الموقع 00: 10.

(2) القانون رقم 06/12 المؤرخ في 2012/01/12 المتعلق بالجمعيات، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 02 المؤرخة في 2012/01/15.

(3) ن ناصر بوطيب، النظام القانوني للجمعيات في الجزائر – قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12 – مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد العاشر، مقال نشر بتاريخ جانفي 2014، ص 264 و265

التعديل الدستوري، وهو ما يعزز المكانة الدستورية المجتمع المدني ورغبة الدولة في تفعيل دوره والمساهمة في تعزيز المؤسسات المكونة له.

حيث نصت المادة 213 من دستور 2020 على أن "المرصد الوطني للمجتمع المدني هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية. يقدم المرصد آراء وتوصيات متعلقة بانشغالات المجتمع المدني. يساهم المرصد في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة ويشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية. يحدد رئيس الجمهورية تشكيلة المرصد ومهامه الأخرى".

إن المرصد الوطني للمجتمع المدني سيعمل من خلال ما جاء في أحكام نص المادة 213 على تقديم الآراء والتوصيات التي من شأنها التكفل بانشغالات المجتمع المدني، وعليه، يمكن القول أن المرصد الوطني سيعمل على توصية الجهات المختصة من أجل إزالة العوائق والصعوبات التي ستواجه مؤسسات المجتمع المدني أثناء أداء مهامها من جهة، وسيكون بمثابة الهيئة التي سترافق مؤسسات المجتمع المدني قصد تفعيل دورهم في المشاركة في تسيير الشؤون العمومية من جهة أخرى.

كما سيعمل المرصد من جهة أخرى على ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة، وهذا من خلال تدعيم الديمقراطية التشاركية، وكذا تكوين مؤسسات وتنظيمات قادرة على أداء دورها في تسيير الشؤون العمومية، بالإضافة إلى العمل على توعية المواطنين وتحسيسهم بالمسؤولية اتجاه مجتمعهم، وهذا من خلال التعريف بمبدأ المواطنة ودعمه للحصول على مؤسسات مكونة للمجتمع المدني، تكون قادرة على التسيير والرقابة وحتى المساءلة في إطار تحقيق الشفافية والنزاهة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يعمل المرصد الوطني على مشاركة جميع المؤسسات المعنية بتحقيق أهداف التنمية الوطنية، ومشاركة المرصد الوطني للمؤسسات العاملة على تحقيق التنمية في المجتمع يعني تحقيق التعاون والتنسيق بينه وبين هذه المؤسسات وهو ما يجعله مؤسسة تعطي إضافة في مجال تفعيل دور المجتمع المدني.[1]

برأينا يعد المرصد الوطني للمجتمع المدني جهاز داعم لمبدأ الديمقراطية التشاركية والمجتمع المدني، وسيكون له دور إيجابي وفعّال في هذا المجال، غير أن الأمر سيبقى متوقف على ما سيتناوله التنظيم المحدد لتشكيلته ومهامه، وهو ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من نص المادة 213 من مشروع تعديل الدستور.

بالنظر لتجارب الدول المجاورة يمكن القول أن المملكة المغربية على سبيل المثال، باشر فيها الملك المغربي بإصلاحات سياسية جسدها في دستور 2011، ومن بين ما جاء به تعزيز مكانة المجتمع المدني ودسترتها، حيث نص في الفصل 12 على أن:" تساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها"، كما يحث الفصل 13 من الدستور المغربي لسنة 2011 على أن:" تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها"، ولتجسيد هذه الفصول الدستورية

[1] سويقات الأمين، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية، دراسة حالتي تونس والمغرب، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 17، مقال نشر بتاريخ جانفي 2017، ص 246.

عمدت الحكومة المغربية على تشكيل اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني وأدواره الدستورية الجديدة، وانبثق عنها الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية .

وبالمقابل اعتمد آليات وأجهزة دستورية هامة وعديدة للتقريب بين الإدارة والمواطن، وبين الدولة وهيئات المجتمع المدني، حيث نص الفصل 162 من الدستور المغربي لسنة 2011 على مؤسسة الوسيط المتخصصة في العلاقات بين الإدارة والمرتفقين، كما نص الفصل 163 على مجلس الجالية المغربية بالخارج لربط العلاقات بين الجالية المغربية بالخارج والمملكة المغربية، بالإضافة إلى هيئات النهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية، تم تناولهم من الفصل 168 إلى الفصل 171 من الدستور المغربي لسنة 2011 .[1]

تغيير الممارسة السابقة التي طبعتها في اغلب الاحيان المناسباتية وغياب التاثير والفعالية والادوار .

2.3. - معوقات اداء المجتمع المدني في الجزائر

اولا : ثقافة العجزوغياب الثقافة السياسية

لعب الموروث الثقافي الدور الاكبر في تجذير ثقافة العجز الجماعي ، وذلك عن طريق تنمية روح الخلاص الفردي التي تعتبر المصل المضاد لروح الفعل الجماعي .

لاشك ان الثقافة الشعبية هي الاكثر اتساعا وتاثيرا في المجتمع باعتبارها تطال جميع افراد المجتمع ، على عكس الثقافة العالمة او ثقافة النخبة التي تظل محصورة في فئات محددة من المجتمع ، ولذلك فان مكونات الثقافة الشعبية من امثال واقوال ماثورة و عادات هي التي تلعب الدور الاكبر في تشكيل شخصية الفرد ، بحيث يصبح الجهاز المفاهيمي وادوات الوعي لديه مستمدة من هذه الثقافة .[2]

فطبيعة السلوكيات السياسية للنظام الجزائري بعد الاستقلال جعلت من الثقافة السياسية للفرد الجزائري ذات توجه واحد ، فقد نتج عن هذه الممارسات هيمنة شاملة على جميع تنظيمات المجتمع المدني على اساس انها وسائل لتدعيم اركان النظام السياسي واعادة انتاج خطابه الايديولوجي ، مما خلق ثقافة سياسية ذات توجه واحد .[3]

فغياب الثقافة السياسية في الادبيات السياسية الجزائرية خاصة وان التطورات الاخيرة اكدت ان الانسان الجزائري وصل فعلا الى مستوى من الحرج مع المجتمع والسلطة . فهذه الاخيرة تراجعت وابتعدت عن واقع المجتمع لا تعبر عنه ولا تقيم معه اي صلة من صلات التمثيل الشرعي .[4]

ولذا فان المجتمعات التي تتجذر في ثقافتها روح الفعل الجماعي هي الاقدر على انتاج تنظيمات اجتماعية وسياسية فاعلة ، لانها تملك صفة اساسية وهي توافر روح الفعل الجماعي لدى غالبية افرادها الذين يقبلون المخاطرة و التضحية.

---

[1] دستور المملكة المغربية لسنة 2011، صدر بالظهير الشريف رقم 1.11.91 الصادر بتاريخ 2011/07/29 المتعلق بتنفيذ نص الدستور.

[2] صالح السنوسي ،اشكالية المجتمع المدني العربي العصبة والسلطة والغرب : القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ط 1 ، 2011 ،ص 75.

[3] ثنيو نور الدين ، الدولة الجزائرية .. المشروع العصبي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 242 ، افريل 1999، ص 23

[4] بشير خلف ، المجتمع المدني بدعة دخيلة ام ضرورة اجتماعية ، الجزائر : دار الهدى ،2018 ، ص 155.

ثانيا : الاطار القانوني

ان المتتبع للوقائع و التجارب السابقة يجد انه بالرغم من اقرار الجميع بتوافر منظومة تشريعية وطنية مهمة لتنظيم الحياة الجمعوية ، الا ان الغالبية العظمى ترى ان ثمة قوانين تنظيمية تهدف الى عرقلة تاسيس الجمعيات وبعضها الاخر يعيق نشاطها .

ماتعلق بالجانب القانوني والتشريعي الذي يرسم ويوضح طبيعة العلاقات الواجب تاسيسها وتطويرها بين السلطات العمومية والجمعيات . الفراغ والغموض القانوني افرز علاقات الحذر

افشلت كل محاولة لتنمية علاقات الشراكة ، والمساهمة الجادة ، والعمل النزيه والشفاف بين الطرفين.[1]

بالنسبة للقوانين التشريعية الحاكمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر ، فالامر اكثر اكثر وضوحا ، لان المسالة لاتتعلق فقط بعملية ضبط لحركية ومؤسسات القوى الجمعوية ، بل تتجاوز ذلك ليصبح النظر اليها على انها تشريعات مقيدة للمبدا العام الا و هو الحرية .[2]

تشير احدى الدراسات المغاربية المقارنة الى نوعية الصعوبات القانونية ونقاط الضعف التي تتعرض لها الجمعيات المغاربية بما فيها الجزائرية ، على سبيل المثال العلاقات بين الجهات الرسمية ، والجمعيات ليست شفافة بالقدر الكافي ، والجمعيات غير معترف بها فعليا كمحور وشريك من قبل المؤسسات والجهات الرسمية .[3]

ان الواقع في مجمل التشريعات العربية لا يسمح بتاتا بإشاعة مناخ و فلسفة علاقات سياسية ومجتمعية تدفع بالمجتمع المدني الى المواجهة .

والمفارقة اللافتة للنظر ان رغم الانتاج المتزايد لقواعد قانونية في شتى المجالات ، الا انه يلاحظ الطابع الهامشي للقانون ، ومن ثم اصبحت المباعدة بين النصوص الدستورية والواقع العملي ، او بعبارة اخرى عندما نعالج مسالة المجتمع المدني انطلاقا من الفكر القانوني وموقعه في اطار المجتمع ، وبالتالي العوائق التي تعرقل برزو المجتمع المدني في الجانب القانوني تتمثل في عدة مؤشرات منها : ان الدولة في مجتمعنا لديها شبكة واسعة من القوانين تجعلها مسؤولة عن نشاط الفرد في مجالات العمل والمشاركة السياسية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والاتحادات المهنية والجمعيات بانواعها ، **اولا**، **وثانيا** ان النظام العربي الرسمي في مجمله لم يصل الى مفهوم الدولة القانونية المعاصرة كأسلوب لسلطة الحكم وقيادة الدولة والمجتمع . **وثالثا** يشكل ضعف المؤسسات القضائية احسن تعبير عن وضعية المجتمع المدني في الاقطار العربية فبالجملة تظهر وضعية القضاء الدستوري ودوره في حماية حقوق الانسان سواء المكفولة في الدستور او خارجه ، ضعيفة في جل الاقطار العربية ,[4]

---

[1] ليندة لطاد بن محرز ،المجتمع المدني ودوره في بناء الدولة والتحولات السياسية ، القاهرة : دار الكتاب الحديث ، ط1 ، 2016 ، ص 201

[2] عبد الناصر جابي ، العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر واقع وافاق , مجلة الفكر البرلماني ، العدد 15 ، فيفري 2007 ، مجلس الامة ، الجزائر ، ص 152.

[3] عبد الله ساعف ، المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي ،ورقة قدمت الى : المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 242.

[4] احمد شكر الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ،2000 ، ص 218.

[4] حسين جميل ، حقوق الانسان في الوطن العربي المعوقات والممارسة ، ورقة قدمت الى : أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ،ص523,

ثالثا : الاطار المالي

لابد ان تكون مؤسسات المجتمع المدني متمتعة باستقلالية مالية ومصادر تمويلية ذاتية لذا تكون مداخيلها امامن الاشتراكات مقابل العضوية ،او من خلال بيع سلع او تقديم خدمات .[1]

ولكن البحث عن مصادر التمويل ابطل تحقيق برامج واهداف الجمعيات والمعضلة الكبيرة تتمثل في معاناة اغلبية الجمعيات النشيطة من قلة الامكانيات المادية والمالية ، والمقرات الدائمة مما يخضع الجمعيات الى التبعية لاهواء المسؤولين المحليين ، وكذا للضغوطات المختلفة لاجل ادخالها في اللعبة السياسية ، فعلى سبيل المثال تمثل المشاكل المتعلقة بالجوانب المادية 34% تليها مشكلة المقرات ب 30%و المشاكل البيروقراطية ب 16% حسب تصريحات مسؤولي الجمعيات .[2]

اما فيما يخص المساعدات المالية ومصادرها نجد ان 68% من الجمعيات استفادت من مساعدات مالية اغلبها صادرة من السلطات العمومية (الولاية و والبلدية) غير ان الجمعيات الرياضية تستحوذ على 80% من المساعدات المالية الاجمالية . بالاضافة الى تحيز السلطات العمومية في طريقة توزيع هذه المساعدات المالية وقلما تستفيد منها الجمعيات النشطة . ان هذا التصرف يحد بدرجة كبيرة من استقلالية ومصداقية هذه الجمعيات .

وهذا مايجعل الحجم الاجمالي لهذا التمويل ضعيف جدا الشئ الذي يعرقل جملة العناصر المكونة لمقدرات الجمعيات في لعب ادوارها وتأدية وظائفها على اكمل وجه وهذا ما اثبتته الدراسات التي اجراها الاتحاد الاوروبي حول 20 جمعية سنة 1998 (استثنى منها الجمعيات النسوية والجمعيات المدافعة على حقوق الانسان)

وتوصل الى ان التمويل الذاتي للجمعية موزع الى :

- اشتراكات الاعضاء **45%**
- القطاع الخاص **23%**
- المولون الاجانب **16%**
- تبرعات الافراد **13%**
- واخرون **3%**

وهذا مايؤدي الى اغلب الجمعيات الى الاتكال وبشكل كبير على الدعم التي تقدمه الدولة ما يجعلها خاضعة لها على الدوام عوضا على التأثير عليها وفق ما يتماشى و مصالح الفئات التي تمثلها.[3] .

---

[1] احمد شكر الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني ، مرجع سبق ذكره ، ص 224 .

[2] احمد شكر الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني ، مرجع سبق ذكره ، ص 224 .

[3] صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده ، بغداد : دار الحكمة للطباعة النشر ،1991، ص 282 .

خاتمة:

من خلال ماسبق ذكره يمكننا قبول صحة الفرضية الرئسية للبحث والتي مفادها ان يوجد تاثير ايجابي لازمة كورونا على المجتمع المدني اذ تحرر المجتمع المدني من القيود واعترف بدوره العميق . يوجد تاثير سلبي لازمة كورونا على المجتمع ككل وخاصة مناطق الظل، ان ازمة كورونا اثرت فعلا على اداء المجتمع المدني في الجزائر باعادة التفكير في دوره وخاصة عقب تصريح رئيس االجمهورية ان البلاد في الوقت الحالي ليست في مرحلة انتخابات بل في مرحلة بناء المجتمع المدني ، الذي يهتم بيوميات المواطنين عبر وسائل متباينة وخاصة في المناطق النامية التي تعد المتضرر الرئسي من ازمة كورونا .

التوصيات (الاقتراحات)

- لابد من شراكة مع الشركات والمؤسسات العامة لدعم المجتمعات المحلية التي تعاني من ظغوط من أجل الاغاثة الاقتصادية والاجتماعية والصحية ، كما أنهم يقومون بتشكيل تحالفات جديدة لمسائلة الحكومات المتعثرة .
- إعداد دليل إرشادي للاعتناء بالمواطنين وخاصة في مناطق الظل ، بالتعاون مع وزارة تنمية المجتمع حول كيفية أستخدام أحدث الوسائل والأليات للعناية بكبار المواطنين في المجتمع، وحمايتهم من الاوبئة .

قائمة المراجع :

1 - الكتب :

(1) صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده ، بغداد : دار الحكمة للطباعة النشر ،1991 .

(2) أحمد شكر الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ،2000.

(3) ليندة لطاد بن محرز ،المجتمع المدني ودوره في بناء الدولة والتحولات السياسية ، القاهرة : دار الكتاب الحديث ، ط1 ، 2016 ،

(4) صالح السنوسي ،اشكالية المجتمع المدني العربي العصبة والسلطة والغرب : القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ط 1 ، 2011.

(5) بشير خلف ، المجتمع المدني بدعة دخيلة ام ضرورة اجتماعية ، الجزائر : دار الهدى ،2018.

(6) العياشي ، سوسيولوجيا الديموقراطية والتمرد بالجزائر ، القاهرة : دار الامين ، 1999،

(7) سعد الدين ابراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي ، القاهرة : دار قباء للطباعة ، 2000.

2- المجلات :

(8) محمود بوسنة ،الحركة الجمعوية في الجزائر ، نشاتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الامن والتنمية ، مجلة العلوم الانسانية ،الصادرة بقسنطينة عن جامعة قسنطينة، العدد 17 ، جوان 2002 .

(9) قريد سمير ، نشاة وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر ،مجلة العلوم الانسانية ،الصادرة ببسكرة بجامعة محمد خيضر ، العدد 18 ،مارس 2010،

(10) ثنيو نور الدين ، الدولة الجزائرية .. المشروع العصبي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربة ، العدد 242 ، افريل 1999،

3-المتقيات و الرسائل الجامعية :

(11) عبد الله بوصنوبرة ، الجركة الجمعوية في الجزائر ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة ذكتوراه في العلوم الاجتماعية ، 2010 /2011.

(12) حسين جميل ، حقوق الانسان في الوطن العربي المعوقات والممارسة ، ورقة قدمت الى : أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية .

(13) عبد الله ساعف ، المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي ،ورقة قدمت الى : المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية .

4- القوانين :

(14)قانون رقم 90- 31 مؤرخ في 17جمادى الاولى عام 1411الموافق 4 ديسمبرسنة 1990 يتعلق بالجمعيات (الجريدة الرسمية العدد 53 ، سنة 1990).

5- المواقع الالكترونية :

(15) صخري محمد ، الموسوعة الدزائرية السياسية ، تاريخ الاطلاع على الموقع 31 ديسمبر 2020 cor.politics-dz.https://www

www.echaab.dz الاثنين 20 جويلية 2020 تاريخ الاطلاع على الموقع 00: 10.

(16) www.radioalerie.dz 09 : الاذاعة الجزائرية 12/30 /2020 , تاريخ الاطلاع24

(17)عمر الحسيني ، اثر ازمة كورونا على اهداف التنمية المستدامة في العالم ومصر ، المركز المصري للفكروالدراسات الاستراتيجية https://marsad.ecsstudies.com

(18) وكالة الانباء الجزئرية .13 اوت 2020 .https ://www.aps. dz/ar/